31 / 2020

مشروع قانون

يتعلق بالمصادقة على الإحالة لفائدة الدولة للقرض الرقاعي المصدر من قبل البنك المركزي التونسي بالسوق المالية العالمية، موضوع الاتفاقات المبرمة بين البنك المركزي التونسي وجمع من مؤسسات مالية أجنبية

فصل وحيد :

تتمّ المصادقة على الإحالة لفائدة الدولة للقرض الرقاعي المصدر من قبل البنك المركزي التونسي بالسوق المالية العالمية، بمبلغ سبع مائة (700) مليون أورو موضوع الاتفاقات الملحقة بهذا القانون والمبرمة في 15 جويلية 2019 بين البنك المركزي التونسي وجمع من مؤسسات مالية أجنبية.

31 / 2020

الـــواردات عـــــــــدد
26 مارس 2020
مجلس نـــوّاب الشعـــب
مكتب الضبط المركزي

31/2020

الـــواردات عـــــــــــدد
26 مارس 2020
مجلس نـــوّاب الشعـــب مكتب الضبط المركـزي

شرح أسباب

1. أصدر البنك المركزي التونسي لفائدة الدولة التونسية بتاريخ 15 جويلية 2019 سندات بالسوق المالية العالمية بمبلغ 700 مليون أورو (حوالي 2275 م د) وذلك حسب الشروط المالية التالية:

- مبلغ الإصدار : 700 م.أورو أي حوالي 2275 م د.
- سعر الإصدار : 99.314 % .
- نسبة الفائدة : 6.375 % سنويا.
- مدة السداد : دفعة واحدة بعد 7 سنوات (15 جويلية 2026)
- المبلغ المسحوب : 695.198 م.أورو.
- مصاريف الإصدار : (0.75 م.أورو) :

0.37 م. أورو عمولة البنوك
0.1 م أورو مصاريف المحامين
0.21 م.أورو مصاريف الترقيم
0.07 م.أورو مصاريف أخرى .

2. على غرار عمليات الإصدار بالسوق المالية العالمية تم تكليف البنك المركزي التونسي بإنـــجاز هذه العملية وذلك في إطار الفصل 32 من القانـون الأساسي للـبنك عدد 35 لسنة 2016 المؤرخ في 25 أفريل 2016.

3. وقد أقر مجلس إدارة البنك المركزي التونسي المنعقد في 28 ماي 2018 إصدار قرض رقاعي لفائدة الدولة التونسية بالأورو على ألا يتجاوز مبلغه ما يعادل 1000 مليون دولار أمريكي. وتمت المصادقة على هذه المداولة بمقتضى الأمر عدد 502 لسنة 2018 المؤرخ في 7 جوان 2018.

4. و لهذا الغرض تم إبرام الوثائق القانونية التالية :

- اتفاقية وكالة مالية "FISCAL AGENCY AGREEMENT" مبرمة بتاريخ 15 جويلية 2019 بين البنك المركزي التونسي ممثلا للجمهورية التونسية بصفته مصدرا وبنك CITIGROUP Global Markets Europe AG بصفته مسجلا للسندات وبنك Citibank, N.A., London Branch بصفته الوكيل المالي ووكيل الدفع والتحويل وتنص هذه الاتفاقية على شروط عملية الإصدار والتزامات كل طرف للمحافظة على حقوق حاملي السندات.

31/2020